

تفسير الثعالبي

حدود اﻻﻣﺮ ﻣﺨﺎﻃﺒﺔ ﻟﻠﺤﻜﺎﻡ ﻭﺍﻟﻤﺘﻮﺳﻄﯩﻦ ﻟﻬﺬﺍ ﺍﻟﺄﻣﺮ ﻭﺇﻥ ﻟﻢ ﻳﻜﻮﻧﻮﺍ ﺣﻜﺎﻣﺎ ﻭﺗﺮﻙ ﺇﻗﺎﻣﺔ
ﻣﺪﻭﺩ ﺍﻻﻣﺮ ﻫﻮ ﺇﺳﺘﺨﻔﺎﻑ ﺍﻟﻤﺮﺃﺓ ﺑﺤﻖ ﺯﻭﺟﻬﺎ ﻭﺳﻮﺀ ﻃﺎﻋﺘﻬﺎ ﺇﻳﺎﻩ ﻗﺎﻝ ﺍﺑﻦ ﻋﺒﺎﺱ ﻭﻣﺎﻟﻚ ﻭﺟﻤﻬﻮﺭ
ﺍﻟﻌﻠﻤﺎﺀ ﻭﻗﺎﻝ ﺍﻟﺸﻌﺒﯩﻲ ﺇﻻ ﻳﻘﯩﻤﺎ ﻣﺪﻭﺩ ﺍﻻﻣﺮ ﻣﻌﻨﺎﻩ ﺇﻻ ﻳﻄﯩﻌﺎ ﺍﻻﻣﺮ ﻭﺫﻟﻚ ﺃﻥ ﺍﻟﻤﻐﺎﺼﺒﺔ ﺗﺪﻋﻮ ﺇﻟﻰ
ﺗﺮﻙ ﺍﻟﻄﺎﻋﺔ ﻭﻗﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻓﻼ ﺟﻨﺎﺡ ﻋﻠﯩﻬﻤﺎ ﻓﯩﻤﺎ ﺍﻓﺘﺪﺕ ﺑﻪ ﺇﺑﺎﺣﺔ ﻟﻠﻔﺪﯨﺔ ﻭﺷﺮﻛﻬﺎ ﻓﯩﻲ ﺍﺭﺗﻔﺎﻉ
ﺍﻟﺠﻨﺎﺡ ﻟﺄﻧﻬﺎ ﻻ ﻳﺠﻮﺯ ﻟﻬﺎ ﺍﻥ ﺗﻌﻄﯩﻬﻪ ﻣﺎﻟﻬﺎ ﺣﯩﺚ ﻻ ﻳﺠﻮﺯ ﻟﻪ ﺁﺧﺬﻩ ﻭﻫﯩﻲ ﺗﻘﺪﺭ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﺨﺎﺼﻤﺔ ﻗﺎﻝ
ﺍﺑﻦ ﻋﺒﺎﺱ ﻭﺍﺑﻦ ﻋﻤﺮ ﻭﻣﺎﻟﻚ ﻭﺃﺑﻮ ﺣﻨﯩﻔﺔ ﻭﻏﯩﺮﻫﻢ ﻣﺒﺎﺡ ﻟﻠﺰﻭﺝ ﺃﻥ ﻳﺄﺧﺬ ﻣﻦ ﺍﻟﻤﺮﺃﺓ ﻓﯩﻲ ﺍﻟﻔﺪﯨﺔ
ﺟﻤﯩﻊ ﻣﺎ ﺗﻤﻠﻜﻪ ﻭﻗﺼﻰ ﺑﺫﻟﻚ ﻋﻤﺮ ﺑﻦ ﺍﻟﺨﻄﺎﺏ ﻭﻗﺎﻝ ﻃﺎﻭﺱ ﻭﺍﻟﺰﻫﺮﯨﻲ ﻭﺍﻟﺤﺴﻦ ﻭﻏﯩﺮﻫﻢ ﻻ ﻳﺠﻮﺯ ﻟﻪ ﺃﻥ
ﻳﺰﯨﺪ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻤﻬﺮ ﺍﻟﺬﻯ ﺃﻋﻄﺎﻫﺎ ﻭﻗﺎﻝ ﺍﺑﻦ ﺍﻟﻤﺴﯩﺐ ﻻ ﺃﺭﻯ ﺃﻥ ﻳﺄﺧﺬ ﻣﻨﻬﺎ ﻛﻞ ﻣﺎ ﻟﻬﺎ ﻭﻟﻜﻦ ﻟﯩﺪﻋ
ﻟﻬﺎ ﺷﯩﺌﺎ ﻭﻗﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﺗﻠﻚ ﻣﺪﻭﺩ ﺍﻻﻣﺮ ﺍﻻﻳﺔ ﺃﻱ ﻫﺬﻩ ﺍﻻﻭﺍﻣﺮ ﻭﺍﻟﻨﻮﺍﻫﯩﻲ ﻓﻼ ﺗﺘﺠﺎﻭﺯﻫﺎ ﺗﻢ ﺗﻮﻋﺪ
ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻋﻠﻰ ﺗﺠﺎﻭﺯ ﺍﻟﺤﺪ ﺑﻘﻮﻟﻪ ﻭﻣﻦ ﻳﺘﻌﺪ ﻣﺪﻭﺩ ﺍﻻﻣﺮ ﻓﺄﻭﻟﺌﻚ ﻫﻢ ﺍﻟﻈﺎﻟﻤﻮﻥ ﻭﻫﻮ ﻛﻤﺎ ﻗﺎﻝ ﺻﻠﻰ ﺍﻻﻣﺮ
ﻋﻠﯩﻪ ﻭﺳﻼﻡ ﺍﻟﻈﻠﻢ ﻃﻠﻤﺎﺕ ﻳﻮﻡ ﺍﻟﻘﯩﺎﻣﺔ ﻭﻗﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻓﺈﻥ ﻃﻠﻘﻬﺎ ﻓﻼ ﺗﺤﻞ ﻟﻪ ﻣﻦ ﺑﻌﺪ ﺍﻻﻳﺔ ﻗﺎﻝ
ﺍﺑﻦ ﻋﺒﺎﺱ ﻭﻏﯩﺮﻩ ﻫﻮ ﺍﺑﺘﺪﺍﺀ ﺍﻟﻄﻠﻘﺔ ﺍﻟﺜﺎﻟﺜﺔ ﻗﺎﻝ ﻋ ﻓﯩﺠﯩﺔ ﺍﻟﺘﺴﺮﯨﺢ ﺍﻟﻤﺘﻘﺪﻡ ﺗﺮﻙ ﺍﻟﻤﺮﺃﺓ ﺗﺘﻢ
ﻋﺪﺗﻬﺎ ﻣﻦ ﺍﻟﺜﺎﻧﯩﺔ ﻭﺃﺟﻤﻌﺖ ﺍﻟﺄﻣﺔ ﻓﯩﻲ ﻫﺬﻩ ﺍﻟﻨﺎﺯﻟﺔ ﻋﻠﻰ ﺍﺗﺒﺎﻉ ﺍﻟﺤﺪﯨﺚ ﺍﻟﺼﺤﯩﺢ ﻓﯩﻲ ﺍﻣﺮﺃﺓ ﺭﻓﺎﻋﺔ
ﺣﯩﻦ ﺗﺰﻭﺟﺖ ﻋﺒﺪ ﺍﻟﺮﺣﻤﻦ ﺑﻦ ﺍﻟﺰﺑﯩﺮ ﻓﻘﺎﻝ ﻟﻬﺎ ﺍﻟﻨﺒﻲ ﺻﺎﻯ ﺍﻻﻣﺮ ﻋﻠﯩﻪ ﻭﺳﻠﻢ ﻟﻌﻠﻚ ﺍﺭﺩﺕ ﺍﻟﺮﺟﻮﻉ ﺍﻟﻰ
ﺭﻓﺎﻋﺔ ﻻ ﺣﺘﻰ ﻳﺬﻭﻕ ﻋﺴﯩﻠﺘﻚ ﻭﺗﺬﻭﻕ ﻋﺴﯩﻠﺘﻪ ﻓﺮﺃﻯ ﺍﻟﻌﻠﻤﺎﺀ ﺃﻧﻪ ﻻ ﻳﺤﻠﻬﺎ ﺇﻻ ﺍﻟﻮﻃﺔ ﻭﻛﻠﻬﻢ ﻋﻠﻰ
ﺃﻥ ﻣﻐﯩﺐ ﺍﻟﺤﺸﻔﺔ ﻳﺤﻞ ﺇﻻ ﺍﻟﺤﺴﻦ ﺑﻦ ﺃﺑﻲ ﺍﻟﺤﺴﻦ ﻗﺎﻝ ﻻ ﻳﺤﻠﻬﺎ ﺇﻻ ﺍﻟﺌﺰﺍﻝ ﻭﻫﻮ ﺯﻭﻕ ﺍﻟﻌﺴﯩﻠﺔ
ﻭﺍﻟﺬﻯ ﻳﺤﻠﻬﺎ ﻋﻨﺪ ﻣﺎﻟﻚ ﺍﻟﻨﻜﺎﺡ ﺍﻟﺼﺤﯩﺢ ﻭﺍﻟﻮﻃﺔ ﺍﻟﻤﺒﺎﺡ ﻭﻗﻮﻟﻪ ﺗﻌﺎﻟﻰ ﻓﺈﻥ ﻃﻠﻘﻬﺎ ﻓﻼ ﺟﻨﺎﺡ
ﻋﻠﯩﻬﻤﺎ ﺍﻥ ﻳﺘﺮﺍﺟﻌﺎ ﺇﻥ ﻃﻨﺎ ﺃﻥ ﻳﻘﯩﻤﺎ ﻣﺪﻭﺩ ﺍﻻﻣﺮ ﺍﻻﻳﺔ